

المستجدات

لقاء دراسي حول "ميزانية النوع الاجتماعي" بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة.

> 11/10/2018

نظمت المجموعة الموضوعاتية للمساواة والمناصفة بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، لقاء دراسيا يوم 11/10/2018 بفندق كولدن فرح توليب، ووفق خطة العمل المتفق عليها، قدم فيه موضوعان أساسيان : 1- مشروع القانون المالي 2019 ، 2- مقارنة النوع الاجتماعي؛ من تأطير الخبير الدكتور حسن العرافي.

افتتح اليوم الدراسي بكلمة للسيدة الرئيسة تورية فراج رحبت بالحضور ونوهت بالعمل الجبار الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للمرأة التي تبذل جهودا مقتردة لتقديم المساعدات الكفيلة لتعزيز عمل المجموعة.

توجهات مشروع القانون المالي 2019:

قدم الخبير الدكتور حسن العرافي، العرض الأول حول توجهات قانون المالية برسم سنة 2019 والذي ركز فيه على عدة محاور أساسية من أهمها الآفاق الصعبة لتدبير المالية العمومية في ظل تباطؤ الإصلاحات وتخلى الحكومة عن التزاماتها إزاء برامجها، مما يؤدي إلى اختيار أحد التوجهين الاجتماعي أو الاقلاص الاقتصادي أو هما معا مما يطرح إشكالية التمويل وانعكاسات هذا الوضع على أسعار الفائدة والنمو وكذا الاستقرار الماكرو اقتصادي بصفة عامة - كما يبين العرض رفقته.

2- مشروع قانون المالية من منظور مقارنة النوع الاجتماعي:

تطرق الخبير الدكتور حسن العرافي في العرض الثاني إلى تقنيات مناقشة مشروع قانون المالية من منظور مقارنة النوع الاجتماعي، أشار المحاضر أنه لكي نصل إلى المساواة في الفرص يجب العمل على:

- تكريس الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وتحليل آثار الميزانيات والسياسات العمومية؛
- مساءلة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي مبرزا على الانخراط واستكمال المشاريع المبرمجة في الميزانية؛
- التركيز على المقترضات الدستورية ومقتضيات النظام الداخلي للمجلس؛
- الوسائل التشريعية من خلال:

- تحليل إطار متوسط المدى (3 سنوات لتقييم مستوى إدماج مقارنة النوع الاجتماعي من خلال المادة 5 من القانون التنظيمي للمالية؛
- متابعة عرض وزير المالية أمام لجنة المالية بالبرلمان قبل 31 يونيو من كل سنة؛
- الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية (المادة 47 من القانون التنظيمي للمالية)؛
- تحليل تقارير النجاعة المرفقة لمشروع قانون التصفية، ولا سيما التقرير السنوي حول نجاعة الأداء وتقرير افتتاح الأداء (المادة 46 من القانون التنظيمي للمالية)؛
- مراقبة وتتبع الإنفاق العمومي للحكومة في إطار أشغال اللجنة البرلمانية الدائمة المكلفة بمراقبة المالية العامة (المادة 55 من النظام الداخلي لمجلس النواب).

تلکم كانت أهم المرتكزات الأساسية للعرض الذي تقدم به الخبير (تجدون رفقته العرض) تلتها مناقشة أسفرت عن نقاش جاد ومثمر من خلال مساهمة السيدة الرئيسة وأعضاء المجموعة الموضوعاتية للخروج بخلاصات كالاتماد على القانون المقارن والعمل على تنزيل مقارنة النوع الاجتماعي من خلال التجارب المغربية بخصوص ذلك.

العرض الأول : توجهات مشروع (KB) برنامج اليوم الدراسي حول مشروع القانون المالي برسم سنة 2019 من منظور مقارنة النوع الاجتماعي. (526.04) MB العرض الثاني : مشروع قانون المالية من منظور مقارنة النوع الاجتماعي. (1.13) MB القانون المالي 2019: (1.13)